فاعلية التشريعات والنظم الإدارية في حماية الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة

رسالة مقدمة من

محمد سعيد خريدة المنصوري

بكالوريوس تجارة وإدارة أعمال – الأكاديمية البحرية العربية

للعلوم والتكنولوجيا والنقل الإسكندرية 1996

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

جامعة عين شمس

2010

صفحة الموافقة على الرسالة

فاعلية التشريعات والنظم الإدارية في حماية الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة

رسالة مقدمة من

محمد سعيد خريدة المنصوري

بكالوريوس تجارة وإدارة أعمال – الأكاديمية البحرية العربية

للعلوم والتكنولوجيا والنقل الإسكندرية 1996

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها

اللجنة	التوقيع
– أ.د/ السيد عيد نايل أستاذ القانون المدني وعميد كلية الحقوق جامعة عين شمس	مشرفًا .....
– أ.د/ فيصل زكى عبد الواحد أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق، جامعة عين شمس. ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.	عضوًا .....
– أ.د/ هشام إبراهيم القصاص أستاذ العلوم الزراعية البيئية، ووكيل معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.	عضوًا .....

فاعلية التشريعات والنظم الإدارية في حماية الحياة الفطرية
بدولة الإمارات العربية المتحدة

رسالة مقدمة من

محمد سعيد خريدة المنصوري

بكالوريوس تجارة وإدارة أعمال – الأكاديمية البحرية العربية
للعلوم والتكنولوجيا والنقل الإسكندرية 1996

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :

– أ.د/ السيد عيد نايل

أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس

– أ.د/ أحمد حسن عبد الله العوضي

رئيس الأدلة الجنائية بشرطة أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ / / 2010

موافقة مجلس المعهد	**موافقة مجلس الجامعة**
/ / 2010	/ / 2010

شكر وتقدير

الحمـــد لله رب العـــالمين والصـــلاة والســـلام علـــى أشـــرف المرســـلين سيدنا محمد صلى الله علية وسلم..

أما بعـد.....

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ الدكتور/ السيد عيد نايل الذي أفاض على بعلمه ووقته وكان لي نعم المرشد والمعين، وكانت لتوجيهاته أبلغ الأثر في استكمال العمل جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أقدم شكري وتقديري للأستاذ الدكتور/ أحمد حسن عبد الله العوضي على رعايته لي وتوجيهاته السديدة حتى انتهى البحث وخرج إلى النور.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير للسادة المحكمين على تقييم هذا البحث، فقد جئت اليوم كي أنهل من علمهم واستكمل ثغرات بحثي، جزاهم الله عنى خير الجزاء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر أسرتي الصغيرة والكبيرة على ما بدر منهم من تحمل عناء ومشقة وصبر حتى انتهيت من هذا العمل.

وأقدم تقديري إلى كل من قدم لي عونا وساهم معي ولو بالقليل، جزاهم الله جميعًا عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

محتويات الرسالة

تمهيد 1

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف والتساؤلات والمنهج 2

ثانيًا: مفاهيم الدراسة 3

ثالثًا: الدراسات السابقة 29

الدراسات السابقة التي تناولت التشريعات البيئية 30

الدراسات السابقة التي تناولت النظم الإدارية 37

الفصل الأول: الحياة الفطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 39

المبحث الأول: البيئة الطبيعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 40

أولاً: البيئات الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة 42

ثانيًا: خصائص الحياة النباتية والحيوانية في دولة الإمارات العربية المتحدة 58

المبحث الثاني: المحميات الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة 73

أولاً: أنواع المحميات الطبيعية 74

ثانيًا: نماذج من محميات دولة الإمارات العربية المتحدة 79

الفصل الثاني:تدهور الحياة الفطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 86

المبحث الأول: مظاهر تدهور الحياة الفطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 87

أولاُ: مظاهر تدهور البيئة الصحراوية في دولة الإمارات العربية المتحدة 89

ثانيًـا: مظـاهر تـدهور البيئـة البحريـة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة 97
المبحث الثاني : صيانة موارد الحياة الفطرية 105
أولاُ: أهداف صيانة موارد الحياة الفطرية 110
ثانيًا: أساليب صيانة موارد الحياة الفطرية 113
الفصـل الثالث: التشريعات البيئية لحماية الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة 126
المبحث الأول: تطور التشريعات البيئية الدولية 127
أولا: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية 132
ثانيا: أنواع التشريعات البيئية وخصائصها 135
ثالثا: تطور التشريعات البيئية بدولة الإمارات العربية المتحدة 144
المبحث الثاني: تشريعات حماية الحياة الفطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 149
أولاً: تشريعات حماية الحياة الفطرية في البيئة البحرية 148
ثانيًا: تشريعات حماية الحياة الفطرية في البيئة الصحراوية 151
ثالثًا: عقوبات الجرائم البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة 167
الفصل الرابع: النظم الإدارية لحماية الحياة الفطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 171
المبحث الأول: الإدارة البيئية 172
أولاً: الإدارة البيئية وخصائصها 172
ثانيًا: أهداف الإدارة البيئية ومواصفاتها القياسية 178
ثالثًا: إدارة الأزمات والكوارث البيئية 187

المبحث الثاني: نظم إدارة وحماية الحياة الفطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 191

أولاً: الهيكل الإداري لحماية الحياة الفطرية على المستوى الاتحادي 193

ثانيًا: رؤية نقدية للنظم الإدارية لحماية الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة 207

النتائج والتوصيات 209

قائمة المراجع العربية والأجنبية 214

فهرس الجداول

جدول (1) التمييز بين الأزمة والكارثة 190

جدول (2) الهيئات الإدارية المعنية بتطبيق قانون البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة 205

فهرس الأشكال

شكل (1) نظام الإدارة البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة 195

تمهيد

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف والتساؤلات والمنهج

ثانيًا: مفاهيم الدراسة

- مفهوم التشريعات البيئية
- مفهوم النظم الإدارية
- مفهوم الحياة الفطرية والتنوع البيولوجي
- مفاهيم أخرى

ثالثًا: الدراسات السابقة

- الدراسات السابقة للتشريعات البيئية
- الدراسات السابقة للنظم الإدارية

تمهيـد:

من المعروف أن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة قديمة بقدر ما هى وثيقة، وإن كان شكل هذه العلاقة يختلف من عصر لآخر، ومن مكان لآخر وفقًا لمدى تقدم المجتمع أو تأخره وهذه العلاقة كانت تتصف دائمًا بإغارة الإنسان على البيئة، واستهلاك مواردها الطبيعية بشكل أو بأخر، ولهذا اهتم العلماء بمشكلات البيئة والتغيرات التي تطرأ عليها، وقد انعكس اهتمامهم بقضايا البيئة على ثلاثة أمور:

- كثرة الكتابات التي تهدف إلى تنبيه الأذهان إلى الأخطار البيئية ومظاهر التدهور البيئي.
- اهتمام المحافل الدولية بعقد المؤتمرات والندوات والخروج بتوصيات لمعالجة القضايا البيئية
- الاهتمام بإنشاء وزارات وأجهزة حكومية ونظم إدارية لشئون البيئة[1]، وتم ذلك من خلال وضع تشريعات بيئية عالمية تنظم العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة.

وسوف نعرض في هذا الفصل العناصر الآتية:

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف والتساؤلات والمنهج

ثانيًا: مفاهيم الدراسة

ثالثًا: الدراسات السابقة

1- فريد سيد أحمد، محمد أحمد حجازى، 1997،"البيئة والمجتمع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص 3- 5.

أولاً: مشكلة الدراسة والأهداف والتساؤلات والمنهج:

- مشكلة الدراسة:

تعد التشريعات من الأدوات التي تهدف إلى منع التدهور البيئي والحفاظ على الحياة الفطرية، إلا أنه من الملاحظ وجود شبه انفصال دائم بين القانون الوضعي والقانون الاجتماعي مما نتج عنه تعدد التشريعات المرتبطة بحماية البيئة وما زالت معدلات التدهور البيئي في زيادة مستمرة. ويدفع ذلك إلى ضرورة الاهتمام بالتشريعات البيئية والنظم الإدارية التي تهدف إلى حماية البيئة ومنع تدهورها وزيادة الوعي البيئي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية نظرية وأخرى تطبيقية، تتمثل في الآتي:

الأهمية النظرية: ندرة الدراسات –في حدود علم الباحث– التي تناولت مدى فاعلية التشريعات والنظم الإدارية لحماية الحياة الفطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسيقوم الباحث باستعراض التشريعات والنظم الإدارية لحماية الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الأهمية التطبيقية: قد تلفت هذه الدراسة نظر المتخصصين إلى إجراء المزيد من الدراسات في المجالات المختلفة، لتحقيق التوافق مع الأنظمة والقوانين والمعايير البيئية.

- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز أهم ملامح الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- التعرف على مدى فاعلية التشريعات البيئية والنظم الإدارية لحماية الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

- الخروج بتوصيات تهدف إلى استكمال بعض التشريعات البيئية.

- تساؤلات الدراسة:

- هل هناك تشريعات بيئية بعينها تهدف إلى حماية الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة؟
- هل هناك استراتيجية للنظم الإدارية لحماية الحياة الفطرية بدولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما هى مظاهر التدهور البيئي بدولة الإمارات العربية المتحدة؟
- هل هناك ارتباط قوي بين التشريعات البيئية في دولة الإمارات وبين النظم الإدارية التي تهدف لحماية الحياة الفطرية؟

- منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، ويستخدم هذا المنهج حينما يكون الباحث على علم ببعض أبعاد أو جوانب الظاهرة التي يريد دراستها؛ نظرًا لتوفر المعرفة بها من خلال البحوث التي سبق أن أجريت عن هذه الظاهرة، ولكنه يريد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة. وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي لتقديم صورة تحليلية وصفية لطبيعة العلاقة بين التشريعات البيئية والنظم الإدارية وحماية الحياة الفطرية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

تتعدد المفاهيم الخاصة بهذه الدراسة هنا، ولكننا يمكن أن نوجزها عدد من المفاهيم تتمثل في مفهوم التشريعات البيئية، والنظم الإدارية، والحياة الفطرية والتنوع البيولوجي، علاوة على بعض المفاهيم الأخرى. وسنستعرض فما يلي هذه المفاهيم.

*** مفهوم التشريعات البيئية**

يقصد بكلمة التشريعات قواعد قانونية مكتوبة تصدرها السلطة المختصة في الدولة والتي تنظم شئون أمر ما من الأمور الحياتية، ويعد القانون البيئي فرع من القانون العام، ويتميز عن غيره من القوانين الوضعية بكونه ظاهرة اجتماعية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتنموية والجمالية.

وقد ورد تعريف البيئة في قانون البيئة المصري الجديد رقم "4" لسنة 1994، حيث عرفها بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت.[1] وبذلك تقوم فلسفة الحماية القانونية للبيئة على أساس أن البيئة قيمة جديدة من قيم المجتمع يسعى القانون لحمايتها؛ فالحماية القانونية المتكاملة تجمع بين فاعلية التطبيق والتشريع وفقاً لفلسفة واضحة متكاملة تتضح من مفهوم شامل لكل من البيئة (محل الحماية) والتلوث (محل التجريم)؛ وفقاً لسياسة تشريعية متكاملة تتضمن البعد الاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي بكل جوانبه وأبعاده البيئية الإنسانية الشاملة.

وهناك قانون أو عرف وهناك عادة؛ والعادة هى نمط من السلوك نتبعه بانتظام دون أن يكون بالضرورة غير متغير ودون أي شعور بضرورة الالتزام به أو بالقسر على التقيد به. ومثال ذلك الاعتياد على ركوب وسيلة مواصلات معينة، وقد تصبح هذه العادة متأصلة جدًا، ولكن الإنسان غير ملزم بمراعاة العادة؛ ومن هنا تظهر الحاجة إلى سن بعض التشريعات التي تكون أكثر إلزامًا للإنسان بمراعاتها.[2]

واختلفت مصادر التشريعات ما بين أحكام عرفية وتشريعات وفقهية، ورغم ذلك فمازالت الأحكام العرفية سارية بين البدو وتأخذ شكل القانون الحازم، فلا يمكن

1- نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية المصرية "الوقائع المصرية"، العدد 5، الصادر في 1994/4/3.

2- دينيس لويد، مترجم، 1981، فكرة القانون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 47، عالم المعرفة، الكويت، ص 211.

لأي شخص الاعتداء على أحد مصادر ثروة طبيعية يمتلكها أحد الأفراد أو إهدار أي مصدر ثروة طبيعية في حوزة أي فرد أو قبيلة من قبائل البدو في الصحراء، ومازالت الأحكام البيئية العرفية سائدة بين بعض الدول؛ فهناك عرف بين صيادي الدول في المياه المفتوحة بعدم الصيد الجائر أو الاعتداء على مناطق الصيد رغم أنها متاحة للجميع، كما أن هناك عرفاً بين الدول بعدم تلويث مصدر مائي مشترك بطريقة خطرة رغم عدم وجود اتفاقيات بين الدول المشتركة فيه.

كما لم تحظ التشريعات الفقهية بمثل ما حظي به الفقه الإسلامي في مجال التشريع البيئي؛ فالإسلام في تشريعاته قد اهتم بالإنسان في نظافته الشخصية ونظافته العامة ونظافة منزلة ونظافة شارعه وسن من القوانين المائية والغذائية والصحية ما يضمن معيشته في بيئة نظيفة تضمن له ماء مأموناً وغذاء مأموناً؛ بل اهتمت التشريعات البيئية الإسلامية بحماية المجتمع من الأوبئة، وسنت أول قوانين وقائية في العالم بهدف حماية الإنسان من الأمراض الوبائية والخطرة.

ويعتبر الإسلام أول من سن تشريعات بيئية مكتوبة لها قوة النفاذ في مجال صحة البيئة وعلم مكافحة الأوبئة وعلم طب المجتمع.[1]

أما القوانين البيئية المتكاملة **Integrated Environmental laws** فهي تعتبر البيئة قيمة من قيم المجتمع يسعى القانون لحمايتها فهي تجمع بين فاعلية التطبيق والتشريع وفقاً لسياسة تشريعية متكاملة؛ آخذه في حسبانها الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية والتغيرات العالمية، بالإضافة إلى البيئة الإنسانية الشاملة.

ومما سبق يمكن تحديد مجال اهتمام التشريعات البيئية في:

* حماية الحياة الفطرية والتنوع البيولوجي.

1- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، 1995، التشريعات البيئية، دائرة المعارف البيئية، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ص ص 52-54.

* الحد من مشكلات التلوث الصناعي وذلك بتحديد مناطق الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة.

* وضع معدلات لقياس الحد الأقصى لتركيز الملوثات المختلفة في الهواء.

* الحفاظ على موارد الطاقة الناضبة وترشيد استهلاكها، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة.[1]

*** مفهوم النظم الإدارية :**

على الرغم من أن النظم قد وجدت قبل وجود الإنسان ذاته، إلا أن استخدام هذا المفهوم لم يستخدم في مجالات العلم إلا منذ عام 1939، ولقد كان أول استخدام له في مجال العلوم الطبيعية وبصفة خاصة علم الأحياء، ثم انتقل استخدام هذا المفهوم إلى مجال العلوم الاجتماعية ليصبح مدخلاً لدراسة العديد من الظواهر الاجتماعية بدلاً من استخدم المدخل التحليلي.[2]

وتتعلق نظرية النظم عامة بالمفاهيم والمبادئ والفروض السائدة بالنسبة للنظم المتقدمة والتي توصف بأنها نظم قابلة للبقاء والتطور. والنظام القابل للبقاء يبقى خلال الزمن بقدرته على التكيف مع البيئة المحيطة، فهو نظام ذاتي التنظيم أي يتضمن القواعد التي تكفل له الاتزان من خلال التكيف مع المتغيرات المحيطة. وتقدم نظرية النظم صورة واضحة لميكانيكية النظم ذاتية التكيف،والتي تعتبر ذات فائدة كبيرة في عملية تصميم نظم المعلومات المتقدمة أو المعقدة[3].

1-Hadges Laurent,1963,"Environment Pollution",[2]ed, New York, P.48.

2- إبراهيم سلطان،2000، "نظم المعلومات الإدارية..مدخل النظم"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص23.

[3]- ثابت عبد الرحمن إدريس، 2005، "نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية،ص20.